

Document: EB 2006/89/R.57
Agenda: 13(d)(iv)
Date: 12 December 2006
Distribution: Restricted
Original: English

A



مذكرة رئيس الصندوق

جمهورية إكوادور

مشروع تنمية الممر الأوسط

(القرض EC-650)

تمديد الفترة الزمنية المحددة

للتوقيع على اتفاقية القرض

المجلس التنفيذي - الدورة التاسعة والثمانون

روما، 12-14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Roberto Haudry de Soucy

مدير البرنامج القطري

هاتف: +51-1-4417767

بريد إلكتروني: haudry@terra.com.pe

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

هاتف: +39-06-5459-2374

بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

توصية بالموافقة

نظرا للدور الذي يلعبه المشروع في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي كما يشير إليه التزام حكومة إكوادور بزيادة التمويل المحلي، فإن المجلس التنفيذي مدعو للموافقة على تمديد مهلة التوقيع على اتفاقية القرض EC-650، الخاصة بمشروع تنمية الممر الأوسط لفترة ستة أشهر، أي حتى 14 يونيو/حزيران 2007.

مذكرة رئيس الصندوق

مشروع تنمية الممر الأوسط (القرض EC-650)

تمديد مهلة التوقيع على اتفاقية القرض

أولاً - الخلفية

- 1- وافق المجلس التنفيذي في دورته الثالثة والثمانين في ديسمبر/كانون الأول 2004، على قرض بقيمة 9.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.8 مليون دولار أمريكي تقريباً) لجمهورية إكوادور بشروط تيسيرية للغاية، للمساعدة في تمويل مشروع تنمية الممر الأوسط. وتنتهي مهلة التوقيع على اتفاقية القرض بعد مرور سنتين على موافقة المجلس التنفيذ (أي بتاريخ 14 ديسمبر/كانون الأول 2006)؛ وبهذا الصدد، من الملاحظ أنه لم يجر التوقيع على اتفاقية القرض حتى تاريخه.
- 2- يعود التأخير في التوقيع إلى أن إكوادور شهدت فترة من انعدام الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي. وقد تم في أبريل/نيسان 2005 تنصيب رئيس جديد للجمهورية وشرع بالتالي بتطبيق إصلاحات إدارية. وفي البداية، كان من المفترض أن يكون صندوق التنمية الإكوادوري الكندي الذي يشارك في تمويل المشروع يبلغ 5 ملايين دولار أمريكي للوكالة المنفذة له.
- 3- وقد أصدر المدعي العام رأياً قانونياً مؤرخاً في 5 يوليو/تموز 2005 مفاده أنه لا يجوز لصندوق التنمية الإكوادوري الكندي بصفته كياناً خاصاً أن يقوم بتنفيذ المشروع وطرح هذا الرأي القانوني للمناقشة عام 2006 بين وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق التنمية الإكوادوري الكندي. وتم الاتفاق خلال المفاوضات على قيام وزارة الزراعة بتنفيذ المشروع. وفي 2 يونيو/حزيران 2006، أبلغت وزارة الاقتصاد والمالية الصندوق بأن حكومة إكوادور قد التزمت بتمويل الفجوة التي تركها صندوق التنمية الإكوادوري الكندي وطلبت رسمياً إدخال التعديلات اللازمة على وثائق المشروع بما يعكس الترتيبات المؤسسية والمالية الجديدة.
- 4- وبعد تلقيه الطلب من حكومة إكوادور خلال دورته الثامنة والثمانين في سبتمبر/أيلول 2006، وافق المجلس التنفيذي على التعديلات المقترحة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها وهي: (i) تغيير الوكالة المنفذة بحيث تصبح وزارة الزراعة والثروة الحيوانية هي الجهة التي ستنفذ المشروع (ii) التزام حكومة إكوادور بتمويل الفجوة التي خلفها صندوق التنمية الإكوادوري الكندي بمبلغ 5 ملايين دولار أمريكي تقريباً. ويبقى المجموع المقدر لتكاليف المشروع كما أقر أصلاً أي 24.3 مليون دولار أمريكي.

ثانياً - وضع نفاذ مفعول اتفاقية القرض

- 5- تتابع شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ سبتمبر/أيلول 2006، على نحو وثيق مستمر مع السلطات الوطنية نظراً للحاجة الماسة إلى توقيع القرض وبدء نفاذه واستهلاله. وتجري في البلد حالياً إجراءات الموافقة الداخلية المؤدية إلى التوقيع رسمياً على القرض، ولكن هناك حاجة إلى وقت إضافي من أجل الحصول على توقيع رئيس جمهورية إكوادور وما يليه من مرسوم تشريفي.